رؤى

نظام امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة (النظام الجديد)

إعداد: رامي سلامة

1. مقدمة عامة

نضع بين أيديكم رؤية مركز القطان للبحث والتطوير التربوي حول نظام امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة «النظام الجديد». لقد جاءت هذه الرؤية والتحليل بناءً على العديد من اللقاءات التي جمعت المركز وباحثيه مع شرائح اجتماعية متنوعة؛ سواء أكانت لها علاقة مباشرة أم غير مباشرة بالتعليم؛ لقاءات جمعت طلاباً، أولياء أمور، ومعلمين ومعلمات، ومديري مدارس وتربويين ومسؤولين في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية. وقد بنيت هذه الرؤية على المعرفة المتراكمة التي بناها المركز عبر 13 عاماً من عملة ونشاطه في الحقل التربوي في فلسطين وفي العالم العربي.

بدايةً، يرى المركز أن هناك حاجة ماسة إلى إحداث تغييرات نوعية في حال التعليم في فلسطين، وأيضاً نظام القياس والتقييم الحالي، وبالتحديد ما يتعلق بامتحان الثانوية العامة، كما يرى ضرورة السعي والمثابرة نحو خلق حالة تعليمية وتربوية جديدة يكون قوامها الإبداع والنقد والصمود، حالة يكون فيها الطلبة هم الفاعلون الأساسيون، بعيداً عن الدور السلبي والمجتر الذي يحتله الطالب في النظام الحالي. ويرى المركز أن أي تغير لن يتحقق إلا بوجود معلمين ومعلمات متمكنين من مهنتهم، ومدركين لمشقتها وصعوبتها وأهميتها. والاهتمام بهم يجب أن يتم على جميع المستويات؛ سواء أكانت المعرفية والعلمية أم الحياتية والمعيشية. وبالتالي، يؤكد المركز على أن أي تغير حقيقي لحال التعليم في فلسطين، يجب أن يتناول مكونات العملية التعليمية والتربوية جميعها ككل واحد، وأن هناك حاجة ماسة إلى أحداث مراجعة شاملة ونقدية لحال التعليم في فلسطين على نحو يقود لبلورة رؤية تعليمية واجتماعية وسياسية جديدة نحوه.

إن فلسطين وسؤالها التربوي والتعليمي، يجب أن يشكلا منطلقاً للفهم والدراية، لأن حالة الفرادة تكمن بتعدد

تضمينات متناقضة قلما وجدت أو اجتمعت معرفياً ونسقياً، وبالتالي الفلسفة التعليمية والتربوية عليها أن تتناغم مع سياقها الفلسطيني، لتضيء حال التعليم في أماكن أخرى، لا أن تكون فلسفة تكرارية واجترارية بأسئلتها، بل عليها أن تضع وتصنع أسئلتها بنفسها ومن واقعها.

2. النظام الجديد

النقاشات التي تمت لغرض مراجعة النظام الجديد وتقييمه، جاءت على مستويات عدة متداخلة ومتشابكة، يمكن إجمالها بالمستوى المباشر بالنظام الجديد؛ واقعيته وفعاليته ومخرجاته، والمستوى الثاني هو حال التعليم في فلسطين بشكل عام. وفي هذا الصدد، فإننا نود قبل أن نسجل بعض الملاحظات على النظام الجديد أن نقدم تلخيصاً مكثفاً عنه، ومن ثم مناقشته.

وضع النظام الجديد لتحقيق مجموعة من التغيرات، أو لمجموعة من الأسباب المتنوعة:

1. أن يهدف النظام الجديد إلى إحداث تغير نوعي في مخرجات النظام التربوي تصب وتفيد خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، وتمكن الطلبة من المنافسة الإقليمية والعالمية، وأيضاً لتقليل النسبة العالية من التحاق الطلبة بالمسارات الإنسانية، وما يترتب عليه من زيادة نسب البطالة في فلسطين.
2. النظام الحالي (القديم) يبتعد عن قياس الكفايات، ويكتفي بقياس المعلومات المختزنة.
3. النظام الحالي يشكل مصدر قلق وتوتر للطلاب والأهالي والمجتمع، جراء حصره في سنة واحدة فقط تقرر مصير الطالب.

وبناءً على هذه الآمال أو التطلعات، وأيضاً هذه الأسباب، وضع مقترح النظام الجديد لتحقيقها، ولتجاوز العقبات الحالية، بحيث تشكل النظام الجديد من محاور عدة أساسية:

1. إن عملية التقدم لامتحان شهادة الثانوية العامة «التوجيهي» هي عملية اختيارية وليست إجبارية، على أن تبقى شهادة التوجيهي هي مفتاح الدخول إلى الدراسات الجامعية، في حين الحصول على الشهادة المدرسية فقط يخول الطالب ويؤهله للانخراط في أحد برامج التأهيل المهني.
2. إعادة تشكيل فروع المرحلة الثانوية ومساراتها، بهدف تحسين الخيارات المتاحة للطلاب.
3. إيجاد قاعدة مشتركة لجميع المباحث تحقق اكتساب مهارات ومفاهيم ضرورية.

د. رمزي ريحان ود. بصري صالح وكيل وزارة التربية والتعليم خلال ندوة نظمها المركز حول النظام الجديد لامتحان شهادة الثانوية العامة.

جانب من الندوة.

4. تطوير مناهج المرحلة الثانوية لمطلب مهم من مطالب عملية التطوير التربوية، بحيث تتناسق وتتكامل مع متطلبات الالتحاق بالتعليم العالي.
5. التحول التدريجي نحو قياس الكفايات.
6. تكثيف عملية الإرشاد والتوجيه المهني والأكاديمي ابتداءً من الصف الثامن الأساسي.
7. زيادة عدد دورات الامتحان إلى دورتين على مدى سنتي الدراسة الثانوية (تسهمان معاً في تحديد النتيجة النهائية للطالب).
8. خفض عدد الجلسات التي يتقدم لها الطالب في كل مستوى من مستويي الامتحان على نحو ينسجم مع متطلبات التخصص الجامعي، وتخفيف حالة القلق والتوتر المرافقة للامتحان بشكله الحالي.

1.2. اختيارية التقدم، الدراسات العليا والسوق الاقتصادية

تعتبر قضية اختيارية التقدم للامتحان التوجيهي قضية قديمة وليست بالجديدة، إذ أن النظام الحالي أيضاً هو نظام اختياري وليس نظاماً إجبارياً، ويأتي الهدف من الإبقاء عليه أو التشديد عليه كأول توجه في النظام الجديد هو تقليل نسب الرسوب العالية في امتحانات التوجيهي، وبالتالي تقليل نسب الراغبين في الالتحاق بالدراسة الجامعية، أو تقنينها، لأن القانون الفلسطيني يسمح لمن حصل على معدل 65 % فأعلى في امتحان الثانوية العامة من الالتحاق في الدارسة الجامعية في فلسطين أو حتى للمصادقة ومعادلة أي شهادة جامعية من خارج فلسطين. هذا الأمر إما أنه سيقود إلى إبقاء النسب كما هي عليه الآن، وهذا وارد جداً، لأن الطلبة سيكون توجههم الأولي الذهاب إلى امتحان التوجيهي بغض النظر عن النتيجة، وإما أنه سيقود إلى تقليل نسب الخريجين الجامعيين الفلسطينيين. ولكن ليس من الواضح في ظل غياب رؤية اقتصادية فلسطينية عادلة، أن نسب البطالة في فلسطين ستنخفض، بل على الأغلب أن يتحول خريجو العلوم الإنسانية العاطلون عن العمل إلى عمال مهرة وغير مهرة يخضعون لمزاجية السوق الاقتصادية، بحيث تنشأ مشاكل اجتماعية جمة إضافة إلى المشاكل الاقتصادية، وبالتالي سيغيب أو يقل الحراك الاجتماعي الفلسطيني. سيكون هناك آلاف من الطلاب الذين لا مستقبل لهم، سوى أنهم أيد عاملة رخيصة في سوق اقتصادية نظامها لا يرحم، وفي ظل غياب رؤية عادلة نحو السوق الاقتصادية في فلسطين.

إن هذه القيمة الليبرالية في حرية التقدم للامتحان من عدمه، والتشديد عليها، تعكس رؤى التنمية الفلسطينية الرسمية الحالية، التي تهدف بالأساس إلى جعل السوق الفلسطينية سوقاً استهلاكية مرتبطة بالاقتصادات العالمية، والتركيز على ضرورة وجود صناعات فرعية أو صناعات خفيفة محلية مقابل فتح السوق أمام الشركات العالمية لإقامة مشاريعها الاقتصادية والصناعية وحاجتها إلى العمالة، وبالتحديد إلى العمالة المهنية والتقنية، كما هو النقاش حول المناطق الصناعية المنوي إجراؤها في بعض مواقع الضفة الغربية. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من الدراسات النقدية أجمعت على

ريحان ورامي سلامة الباحث في المركز خلال الندوة.

ضرورة مراجعة هذه السياسات التنموية لما لها من انعكاسات على المجتمع الفلسطيني.

2.2. تفريعات التخصصات، مسميات بلا مضامين

أما من حيث التفريعات والمسارات الجديدة، فإنه ينوي العمل على إضافة مسار الإدارة والمعلوماتية للمسار الأكاديمي، بحيث سيتشكل الفرع الأكاديمي من أربعة مسارات هي: العلمي، العلوم الإنسانية، الإدارة والمعلوماتية، الشرعي. في حين يتشكل الفرع المهني من مسار صناعي وآخر زراعي، وأخيراً مسار السياحة والفنون الذي هو عبارة عن تجميع للمسار الفندقي ومسار الاقتصاد المنزلي.

يورد النظام الجديد إشارة واضحة إلى أن المبتغى من وراء هذه المسارات هو استقطاب المزيد من الطلبة الذين يتوجهون إلى مسار العلوم الإنسانية، ولكن هذه التفريعات لا تحل المشكلة الحالية في التوجهات الاجتماعية وأولويات القيمة، بحيث سيبقى الفرع العلمي هو الفرع الأكثر قيمة وأهمية، ومن ثم سيأتي فرع العلوم الإنسانية وصولاً إلى الفرعين الآخرين اللذين سيكون التوجه إليهما، بشكل عام، مبنياً على ضعف التحصيل والدرجة العلمية الذي هو بالأساس نتيجة بنية ومقاربة التعليم الحالية. وما يعنيه هذا أيضاً، أن مستقبل الطلبة وإمكانيات حراكهم في المستقبل سيتشكل في الصف الحادي عشر، بحيث ستقلل هذه التفريعات إمكانيات الطالب وفرصه في المستقبل في حال لو أراد تغيير مسار حياته، أو حتى إعادة اكتشاف اهتماماته وطموحاته، فتعزيز الإرشاد والتوجيه المهني والأكاديمي، يفترض أن الطلبة في ذلك العمر قادرون على اتخاذ القرار المناسب لهم ولحياتهم، وأنهم على درجة كافية من الوعي لمعرفة اهتماماتهم ومستقبل انخراطهم في المجتمع في هذه السن.

حتى في مرحلة الصف الثامن إلى العاشر؛ أي ما قبل التوجيهي، فإن هذه المرحلة ستكون مرحلة نضال من أجل إثبات الوجود. فالعمل المكثف خلالها سعى بالطالب إلى أن يحدد اختياراته هي مرحلة ضغط غير صحي، في فترة لا يستطيع الطالب، ولا ضمن أي إطار نظري نفسي أو اجتماعي أو تربوي، أن يتخذ هذا القرار؛ أي أن الضغط يبدأ في مرحلة الثامن لتكون قمته في الثاني عشر، وتتخلله توترات مدرسية (طلاب ومعلمون ومرشدون) وتوترات اجتماعية (الفرد والأسرة)، ستجعل من الحياة المدرسية للطالب جحيماً من التوقعات العالية من الجميع، على الطالب أن يلبيها لهم وليس لذاته. أو سيكون هناك درجات من الإهمال والتسيب تجاوباً مع هذه الضغوطات، ما سيزيد من أزمة التعليم والتسيب منه

في مرحلة ما قبل التوجيهي. فبدل أن كان الطالب يحافظ على بقائه في المدرسة حتى الثانوية كحد أدنى، قد تصبح مرحلة الثامن حتى التاسع تمثل هذا الحد الأدنى، ما يزيد من أزمة التعليم في أوساط الشباب الفلسطيني.

وتجدر الإشارة إلى أن مسميات هذه التفريعات والمسارات لا تتضمن أيضاً تغيرات في المضمون، وإنما تكاد تكون مسميات جديدة وجذابة تسعى إلى استقطاب المزيد من الطلبة فقط دون النظر إلى مضمون ما تقدمة هذه المسارات وأهميتها وفاعليتها المجتمعية. ولو نظرنا إلى الفرع المهني ومساراته لوجدنا خلوها من أي تضمين اجتماعي أو رؤية اجتماعية؛ سواء أكان المسار صناعياً أم زراعياً، التي هي بالأساس رؤى اجتماعية.

3.2. تكثيف المناهج، والقواعد المشتركة

تكثيف المناهج ودمجها لمواءمة الامتحان الجديد سيؤدي إلى تسطيحها، أو إلى إلغاء العديد من محتويات هذه المباحث، وبالتالي فإن الطلبة سينسون بسرعة محتويات هذه المناهج ومفاهيمها مع نهاية الامتحان، لأنها ستكون مكثفة جداً ومضغوطة، بحيث لا تسمح للطلاب بإقامة الصلة والعلاقة مع هذه المناهج، بل ستزيد حالة الاغتراب، وسيصبح التلقين والحفظ والتذكر سمة مضاعفة على سنتين.

إن المباحث المشتركة، على أهميتها، لا تعكس المهارات والمعارف الأساسية للحياة وللمجتمع الفلسطيني جلها، وبخاصة فيما يتعلق بالاحتلال ووجوده، وأيضاً المحاولات المستمرة لتشويه هوية الفلسطيني وتاريخه، بحيث سيبقى الطلبة دون إلمام في تاريخهم وهويتهم إلا في حال توجهوا للدراسة الجامعية.

4.2. القلق ومضاعفته

من جانب آخر، لا يخفف الامتحان من القلق الذي يصيب الطلبة، وفي حين اعتبر تخفيف حالة القلق من الأسس التي يقوم عليها النظام الجديد، فإن هذا القلق قد تمت مضاعفته للطلبة وللأهل والمجتمع؛ أي بمعنى أن القلق توزع وتضاعف على مدار سنتين بدلا من سنة واحدة، وبذلك أصبحت الأسر تعيش حالة قلق مضاعف تستنزف حياتها وراحتها على مدار سنتين، وفي حال توافق الإنجاب في الأسرة بين ولد وآخر عامين، فإنها ستعيش 4 أعوام كاملة دون أي استراحة من قلق امتحانات التوجيهي.

3. ملاحظات ضرورية

إن الفلسفة التي تبنى عليها رؤية النظام الجديد المقترح، وأيضاً النظام الراهن، ترى في الامتحان الغاية الأساسية من التعليم، بحيث أن جل ما يدور في المدرسة من تفاعلات ومن علاقات وأيضاً من مكتسبات ومعارف نهايته تكمن في الامتحان، إذ هو المقياس الوحيد للطلاب، وعلى الرغم من أن هذه الفلسفة، أو لنقل هذه الإشكالية، ذات طابع عالمي وليست مقتصرة على الشأن الفلسطيني، فإن ذلك لا يمنع من نقدها ومحاولة تحويرها إن لم يمكن تغييرها والثورة عليها.

إن التعليم بهذه الفلسفة يقصي الطالب من الحياة، أو بكلام آخر، يقصي الحياة من التعليم، بحيث سيتمحور التعليم لغاية الامتحان والاختبار وقدرة الطالب على استرجاع المعلومات التي أخذها أو درسها ضمن وقت ضيق لن يتجاوز الساعتين والنصف؛ أي أن سنة التوجيهي الكاملة في النظام الحالي ستتكثف في ساعتين ونصف على الأكثر، بمعنى كل ما مضى من ساعات وأيام وأشهر خلال السنة هدفه الوصول أو الخلاص من الساعتين والنصف تلك.

يفترض النظام الجديد أيضاً إحداث تغيير نوعي في مخرجات عملية التعلم، أي إحداث نقله نوعية، وهذا يعبر عن قصور في النظر بشأن التغير والتطور لأن تغيير وتطوير وتحسين نوعية التعليم منطقياً، عليه أن ينتهي بالامتحان ولا يبدأ به؛ بمعنى أن أي تغيير يجب أن يبدأ من المراحل الأولى للتعليم والتعلم، وينتهي بالامتحان العام، وليس العكس؛ أي أن يبدأ بأساليب التدريس وفلسفته؛ أي أن مخرجات التعليم كما ستكون هي نفسها مخرجات التعليم وإن لم تكن أكثر سوءاً على الصعيد المجتمعي والوطني لأسباب عديدة.

هناك غياب لرؤية شاملة للتعليم وتطويره، بحيث ستبقى المخرجات كما هي دون أي تغير، فالنظام الجديد هو تعبير عن رؤية جزئية للتعليم فيما يتعلق بالتقييم فقط، بحيث يبقي النظام الجديد على آلية الحفظ والتذكر وليس الفهم العميق والانخراط مع المواد، بل يجزئ هذه الآلية ويرسخها على عامين بدلاً من عام واحد، وفي هذه الحالة يبقى التعليم بمفهومه الحالي مجرد وسيلة لقياس المعلومات التي استذكرها الطالب، أي لم يعكس أي تغير على صعيد الرؤية والفلسفة التعليم، أو أساليب التعليم المتبعة.

النظام الجديد لن يقوم بتحسين أو تغيير حال التعليم في فلسطين، بل على العكس سيساهم في تراجع حال التعليم وسيزيد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الفلسطيني، فالمطلوب، كما أكد العديدون، هو وضع رؤية شاملة لتغيير وتحسين التعليم تبدأ من المراحل الأولى وتنتهي بالامتحان العام وليس العكس.

4. خلاصة

تبنى فلسفة التعليم الفلسطينية الحالية على قاعدة التعليم من أجل الامتحان؛ أي أن الغرض الرئيسي من العملية التعليمة هو القياس والفرز وترتيب وتبويب الطلاب على خط مستقيم، أطرافه تنفصل عن تماس مباشر معهم. هذه الفلسفة تنعكس في النظام الحالي، وتكرس وتضاعف في النظام الجديد المقترح. إن ما تفترضه هذه الرؤية من أن التعليم هدفه الأساسي هو الفرز، يترتب عليها انفصال الطالب عن نفسه، أي تصبح عملية التعلم مجردة وخالية من أي معنى شخصي أو من أي اتصال وترابط بين ما يتعلمه الطالب وما يعيشه.

وعلى نحو يبقي التعليم كهم وضغط ويحصره في ساعات الدوام المدرسي ويخرجه مع الانتهاء من تقديم الامتحان، فلا ريب أن موضوع التسرب والتسيب المدرسي وغيرهما من المشاكل الأخرى، ليست فقط اجتماعية واقتصادية، وإنما أيضاً تكمن في بنية نظام التعليم نفسه، على نحو أيضاً يساهم بشكل حيوي في عملية إعادة إنتاج المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وإدامتها.

إن المطلوب فلسطينياً هو رؤية ثورية جديدة لعملية التعليم، تستمد أساسها من التجربة الفلسطينية إبان الانتفاضة الأولى، عندما كان التعليم مسؤولية مجتمعية وفعلاً مقاوماً، ورؤية ترى بالتعليم مكملاً لسياق حياة الطلاب ومهتماً بتكوينهم الوجداني والمعرفي قبل المعلوماتي، تعليم لا ينزع الطالب من الحياة ويفصلها عنه، بل يرى التعليم جزءاً من صيرورة التكوّن الشامل والكلي للطالب.

باحث في مركز القطان

جانب من الحضور.